اقتصاد المشاركة: نموذج أعمال جديد لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة الصين

The sharing economy: new business model for achieving sustainable development

Case study of China

سعدي جعفر[1]، يوسفي راضية[2]

SADI Djaafar [1], YOUSFI Radhia [2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة، djaafar.saadi@gmail.com

[2] جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، radiayousfiradia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/13 تاريخ القبول: 2022/11/02 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أهمية اقتصاد المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، هذا المفهوم ومنذ ظهوره ارتبط بشكل كبير بأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهو يتيح من خلال منصات الانترنت الفرصة للجميع لتقديم مختلف الخدمات في مختلف المجالات في نظام تفاعلي أحادي أو ثنائي الاتجاه.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج لعل أهمها أن تطبيق اقتصاد المشاركة في الصين منذ العقد الماضي قد حقق نتائج إيجابية في مختلف المجالات والتي نذكر منها : الخدمات، قدرات الإنتاج، المعرفة والمهارات، قطاع النقل والعقارات، وقد أثر ذلك على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الصيني، حيث ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين تخصيص الموارد.

كلمات مفتاحية: اقتصاد المشاركة، منصات الانترنت، تنمية مستدامة، الصين

تصنيفات JEL: Q01 ؛ D51

المؤلف المرسل: سعدي جعفر، **الإيميل:** djaafar.saadi@gmail.com

Abstract:

This research aims to determine the importance of the participatory economy in achieving sustainable development. Since its emergence, this concept has been closely linked to the dimensions of economic, social and environmental development. It provides, through Internet platforms, the opportunity for everyone to provide various services in various fields in a one-way or two-way interactive system.

Therefore, the study reached several results such as: the sharing economy has been implemented in China since the past decade and has achieved positive results in various fields, the most important of which are: services, production capabilities, knowledge and skills, transportation and real estate sector, and this has affected sustainable development and Chinese economic growth, as it contributed to increase the GDP and improving resource allocation.

Keywords: Sharing Economy, Internet Platforms, Sustainable Development, China

JEL Classification Codes : D51 ; Q01

1. مقدمة:

رغم الاختلاف بين الباحثين حول سيطرة نظام اقتصادي على حساب نظام آخر فإن اقتصاد السوق كتوجه اقتصادي عالمي قد حقق مكاسب كبيرة وتقدم صناعي في شتى المجالات وفتح مجال المنافسة بين المؤسسات بما يتوافق مع قدراتها على تلبية الطلب الكبير القائم في السوق العالمية، وعلى الرغم من كل هذه المزايا لم يسلم اقتصاد السوق من النقد وفتح المجال للبحث عن أنظمة اقتصادية أكثر كفاءة، حيث في ظل المنافسة الكبيرة بين المؤسسات لم تراعي هذه الأخيرة الجوانب الأخلاقية والجوانب الاجتماعية والبيئية، وتغليب المصلحة الذاتية على المصلحة الجماعية خاصة للدول المتقدمة التي تستنزف الموارد والبيئة لتطوير اقتصادها وفي المقابل تلقى الدول النامية نفسها بين مفارقة تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة والموارد، ولهذا كان لابد من البحث عن أنظمة اقتصادية تلبي الاحتياجات العالمية من جهة وتحفظ التوازن الاجتماعي والبيئي والعدالة في توزيع الثروة والموارد، ووفق ذلك تتشارك الدول والمؤسسات والأفراد

الموارد ومختلف التكاليف في الانتاج والاستهلاك، ويتم الوصول المؤقت لها بدلا من امتلاكها، وهذا ما يسمح بالاستفادة الجماعية من مختلف الموارد المتاحة واستخدامها بشكل عقلاني وفق الحاجة لها بما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة، هذه المعطيات تمثل اقتصاد جديد يمثل نموذج أعمال حديث وهو ما يعرف بـ "اقتصاد المشاركة" ويمثل وفق الباحثين نظاما أكثر فعالية في تخصيص الموارد وحسن استخدامها ويؤكد على الوصول النسبي للأصول بدل امتلاكها، كما يؤكد على ضرورة تحقيق التوافق بين العرض والطلب، ويهدف اقتصاد المشاركة لتحقيق تنمية عادلة إضافة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة اقتصاد المشاركة كنموذج أعمال جديد في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما واقع ذلك في الصين؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع تطبيق اقتصاد المشاركة في الصين؟
- كيف يؤثر اقتصاد المشاركة على النمو الاقتصادي الصيني؟
- ما هو تأثير اقتصاد المشاركة على التنمية المستدامة في الصين؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية: توجد علاقة إيجابية بين تبني اقتصاد المشاركة وبين تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الصين.

3.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحديد مفهوم اقتصاد المشاركة كنظام جديد في بيئة الأعمال العالمية ومتطلبات تطبيقه؛
- تحديد مجالات تطبيق اقتصاد المشاركة ومدى أهميتها في زيادة الرفاه الاقتصادي؛
- التعرف على أهمية اقتصاد المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في كل جوانبها البيئية الاقتصادية والاجتماعية؛
- البحث في واقع تطبيق اقتصاد المشاركة في الصين كدولة رائدة في هذا المجال ومدى تأثيره على اقتصادها.

- البحث في تأثير وأهمية اقتصاد المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في الصين منذ ظهوره، ومدى تطوره وفعاليته في النمو الاقتصادي الصيني.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية متغيرات الموضوع والذي يعد موضوع جديد نظرا لحداثة متغير اقتصاد المشاركة، حيث يعد هذا البحث من أوائل البحوث التي تتطرق له في الجزائر، وبذلك نحاول من خلال هذا البحث تقديم قيمة علمية وفتح المجال لمزيد من الدراسات حول الموضوع في الجزائر من أجل إثرائه، ويقدم البحث مفاهيم نظرية وتطبيقية حول اقتصاد المشاركة ومدى تأثيره على تحقيق التنمية المستدامة، وتحديدا في الصين التي تعد بلدا رائدا في تطبيق هذا المفهوم، وتحديد مختلف مجالات تطبيق اقتصاد المشاركة في الصين منذ نشأته إلى غاية سنة 2021 وتأثيرها على النمو الاقتصادي الصيني ومدى تحقيق الرفاه الاجتماعي والتوازن البيئي.

5.1 منهج البحث:

من أجل الإلمام بمختلف متغيرات الموضوع والإجابة عن إشكالية البحث تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع، حيث تم تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بمتغيرات البحث المتمثلة في اقتصاد المشاركة والتنمية المستدامة، وتم البحث في الجانب التطبيقي عن مدى أهمية اقتصاد المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في الصين منذ نشأته ومدى تطوره وتأثيره في مختلف مجالات الحياة، كما تم دعم ذلك من خلال تقرير تنمية اقتصاد المشاركة في الصين 2022 الذي يعكس مؤشرات وأرقام حول تطبيق اقتصاد المشاركة لسنة 2021 وتأثيره على التنمية في الصين سواء في الجانب الاقتصادي أو في الجانب الاجتماعي والبيئي.

6.1 هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية هي: اقتصاد المشاركة، التنمية المستدامة، اقتصاد المشاركة لدعم التنمية المستدامة، واقتصاد المشاركة في الصين.

2. اقتصاد المشاركة

يعد اقتصاد المشاركة - الاقتصاد التشاركي أو الاقتصاد التعاوني - البديل الآخر لنظام الرأسمالية الصناعية، وهو نظام يعتمد بالأساس على مبدأ مشاركة الأصول البشرية والمادية للحد من الاستنزاف المتسارع للموارد، حيث بدأ التوجه لهذا النظام مع بداية القرن الحادي والعشرين في

ظل النمو السكاني الضخم واستنزاف الموارد بصورة كبيرة ملحوظة مما يؤثر سلبا على النظام البيئي (الجزار، 2018، الصفحات 2-3).

ولأن اقتصاد المشاركة قطاع جديد وسريع التطور، فإن هناك قدر محدود من الأدبيات يمكن الاعتماد عليها(Wherry & Woodward, 2019, p. 53) . إلا أنه سيتم من خلال هذه الورقة البحثية الإحاطة بهذا المفهوم من خلال التطرق لأهم ما جاء حول اقتصاد المشاركة.

1.2 مفهوم اقتصاد المشاركة:

لقد كان (Lessig, 2008) من أوائل المؤلفين الذين قدموا مفهوم اقتصاد المشاركة (Gerwe & Silva, 2017, p. 5). وفي وقت مضى؛ وصف كل من (Botsman & Rogers, 2011) الظاهرة الناشئة – اقتصاد المشاركة – على أنها استهلاك تعاوني وعرفت بأنها "النموذج الاقتصادي القائم على المشاركة المنظمة أو المقايضة، المبادلة، المتاجرة أو تأجير المنتجات والخدمات، مع إعطاء الأولوية للوصول إلى الملكية"(Gerwe & Silva, 2017, p. 6) .

يعرف اقتصاد المشاركة أيضا بأنه "نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على مشاركة الموارد والأصول البشرية والمادية بين الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة، والمقصود في هذا النظام هو أن أي خدمة تجارية تقوم على مبدأ مشاركة الأفراد أو المؤسسات للأصول التي تمتلكها، بحيث يقوم الأفراد أو المؤسسات مقابل هذه الأصول بتقديم خدمات مقابل أجر" (الجزار، 2018، الصفحات 3-4).

كما يعرف اقتصاد المشاركة كذلك بأنه "تنظيم اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة، ويقيم قاعدته الاقتصادية على المشاركة، ويحقق على أساسها علاقات قائمة على تحمل المخاطرة والخسارة من أجل تحقيق الربح أو الفائدة، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة، والمبيعات غير المملوكة، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستمرار ومحرك التنمية" (لعمارة، 1999، صفحة 67).

ويعرف أيضا بأنه "الاقتصاد القائم على الأصول غير المستغلة بالكامل، والمستخدمة بشكل تعاوني، والذي يمكن من خلاله الوصول إلى الملكية لفترة قصيرة أو بصفة مؤقتة" (Lestantri, Janom, Aris, & Husni, 2022, p. 84). ويتم تطوير اقتصاد المشاركة باستخدام منصات رقمية، تعمل فيها المنظمات دور الوسيط أو تدعم العلاقات من فرد إلى فرد.

2.2 دواعي التوجه نحو تبني مفهوم اقتصاد المشاركة:

إن الأنظمة الاقتصادية المسيطرة اليوم في العالم لا تستطيع أن تقدم نموذجا ناجحا يمكن للبلدان أن تحاكيه لتحقيق أهدافها، لمحدودية أصول هذه الأنظمة ومبادئها العامة، وخضوعها لمؤثرات بيئية مختلفة، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق التنمية في ظل غياب منهج تنموي له مقومات النجاح في بيئتها. ذلك أنه بالرغم من نجاح اقتصاد السوق في الآونة الأخيرة، وانتصاراته التي لا يمكن إنكارها، والمكاسب التي حققها، إلا أنه مهدد الآن بانحراف قوي وخطير، وليس مؤقتا أو رهن ظروف طارئة، بل يتوافق مع حركة كبرى للاقتصاد العالمي. وهو شاهد على تصدع جديد في تاريخ العالم المتقدم صناعيا، لأنه من الخطأ أن نقيم مستوى تقدمنا بالحجم الهائل للناتج الوطني الكلي، فقد شيدت الليبرالية صرحا صناعيا ضخما، ولكنه مصاب بالعوز الأخلاقي والعقلي والجمالي، مما جعل الأستاذ "ألان كوتا" يؤكد في كتابه "الرأسمالية في كل حالاتها" على الرابطة التي تجمع بين ثلاث سمات للرأسمالية الجديدة وهي: مالية، إعلامية وفاسدة، مما يتطلب أن يتوفر في المنهج التنموي بعض المقومات التي تضمن نجاحه، ومنها أن يتصف بـ (لعمارة، 1999، صفحة 66):التوافق مع البيئة التي يطبق فيها، القدرة على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية، وكذا التمتع بقدر من المرونة لمواجهة المتغيرات المتوقعة أثناء التطبيق.

للأسباب المذكورة وغيرها، يكون واجب البحث عن مفهوم اقتصادي بديل لاقتصاد السوق ضرورة تفرضها حتميات واقعية موضوعية، وعملية منهجية، خاصة في ظل تفضيل الدول النامية اللجوء إلى قاعدة الشراكة على حساب اللجوء إلى الاقتراض من أجل التغلب على مشكلاتها الاقتصادية الضاغطة. فقد أدركت الدول أنه بالمشاركة فقط يمكن تحقيق تنمية مستمرة، واستقرارا دائما، وتوازنا عادلا، لأن أسلوب المشاركة بطبيعته يغلب النشاط الإنتاجي على النشاط المالي. ومن هنا تظهر أهمية التنبيه إلى أن اقتصاد المشاركة يمثل بديلا اقتصاديا جديدا من شأنه إنقاذ الاقتصاد العالمي، لأنه يقيم قاعدته الاقتصادية على المشاركة.

3. التنمية المستدامة

شغل مفهوم التنمية المستدامة اهتمام الباحثين وأصحاب المؤسسات وأصبح شعارا للوكالات التجارية والمنشآت الكبرى، كما بات هذا المفهوم يستحوذ على اهتمام المؤسسات الأكاديمية والناشطين في مجال البيئة والتنمية الشاملة.

1.3 مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ارتبط مفهوم التنمية بعدة تعريفات، تفسيرات ونظريات، وهذا تبعا لاختلاف الباحثين وتوجهاتهم، ويمكن تعريف التنمية على أنها: "عملية تطورية تزداد فيها القدرة البشرية من حيث بدء هياكل جديدة، التعامل مع المشاكل، التكيف مع التغيير المستمر، والسعي الهادف والإبداعي لتحقيق أهداف جديدة"(Mensah, 2019, p. 4) .

ويعرف (Stoddart, 2011) الاستدامة بأنها: "التوزيع العادل والفعال للموارد بين الأجيال مع تشغيل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية داخل حدود نظام بيئي محدود" .(Mensah, 2019, p. 5)

أما التنمية المستدامة؛ فقد شاركت منظمات ومؤسسات مختلفة في إنشاء هذا المفهوم، ولعل أهم تعريف للتنمية المستدامة هو ذاك الذي قدمته الأمم المتحدة التي تأسست عام 1945 ومقرها نيويورك، والتي من أهدافها الرئيسية(Klarin, 2018, p. 71) : الحفاظ على السلام والأمن في العالم؛ تعزيز التنمية المستدامة؛ حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية؛ تعزيز القانون الدولي؛ القضاء على الفقر؛ وتعزيز التسامح والتعاون المتبادلين.

كما أن التعريف الأكثر استخداما للتنمية المستدامة هو ذلك الذي اقترحته لجنة برونتلاند (Cerin, 2006; Dernbach J. C., 1998; Dernbach J. C., 2003; Stoddart, 2011) والذي يركز على أهمية العدالة بين الأجيال، حيث يعتبر عنصر الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة أحد السمات الرئيسية التي تميز سياسة التنمية المستدامة عن السياسة البيئية التقليدية، والتي تسعى إلى استيعاب العوامل الخارجية للتدهور البيئي، حيث أن الهدف العام للتنمية المستدامة هو استقرار الاقتصاد والبيئة على المدى الطويل، هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التكامل والاعتراف بالشواغل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في جميع أنحاء عملية صنع القرار .(Emas, 2015, p. 2)

كما قدم عالم الاجتماع الأمريكي ليستر براون عام 1987 تعريفا مختصرا للتنمية المستدامة، "التنمية المستدامة هي تطور يلبي احتياجات الحاضر، وفي الوقت نفسه، لا يعرّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"(Krstić, 2018, p. 20) .

2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتكامل فيما بينها لتحقيق تنمية شاملة، تتمثل هذه الأبعاد في:

- **البعد الاقتصادي:** تشير الاستدامة الاقتصادية إلى التنمية الاقتصادية التي لا تحتوي على تأثير سلبي على البيئة، إذ يجب أن تكون هناك زيادة في رأس المال الاقتصادي لضمان الاستدامة الاقتصادية، ومع ذلك لا ينبغي أن تؤدي هذه الزيادة إلى انخفاض في رأس المال الطبيعي، أي أن الاقتصاد المستدام هو نموذج اقتصادي يزيد مستوى الرفاه للفرد باستخدام موارد أقل وتخفيف الآثار البيئية(Aytun & Şahin, 2020, pp. 202-203) .
- **البعد البيئي:** تعتبر المشكلات البيئية أصعب المشكلات العالمية، لذلك من المهم ملاحظة الأسباب الاجتماعية الكامنة (الخفية) والظاهرة للمشاكل البيئية، حيث أن الطبيعة والبيئة المحيطة بنا ليست في حد ذاتها سببا لمشاكل البيئة، إذ أن العنصر البشري فقط (الانسان، المجتمع) هو القادر على تعريض بقائها للخطر من خلال موقفها المدمر تجاه الطبيعة والبيئة، حيث تهدد المشاكل البيئية بقاء الجنس البشري على كوكب الأرض، كما يمكن أن تتسبب المشاكل البيئية في شكلها المتطرف في كارثة بيئية واختفاء كامل لجميع أشكال الحياة. وكانعكاس لظهور المشاكل البيئية، هناك العديد من التغيرات: تغير المناخ الناجم عن تلوث الغلاف الجوي، انبعاث الغازات الضارة، تلف طبقة الأوزون، تأثير الغازات الدفيئة، زيادة درجة الحرارة، وما إلى ذلك من تدهور الموارد الطبيعية عن طريق استنفاد الوقود الأحفوري، تلوث الهواء والمياه العذبة والمالحة، تآكل التربة، الحد من تنوع النوع البيولوجي عن طريق انقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية، إزالة الغابات وتوسع المناطق الصحراوية(Krstić, 2018, pp. 25-26) .
- **البعد الاجتماعي:** تم الاعتراف بالبعد الاجتماعي على أنه "الركيزة" الأكثر تحديا للتنمية المستدامة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بأسسه التحليلية والعملية والنظرية، حيث يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية في صميم أهداف التنمية المستدامة، حيث تتعلق العدالة الاجتماعية بإنشاء مجتمع يقوم على مبادئ المساواة والتضامن وحقوق الانسان مثل تكافؤ الفرص وفرص الحياة وأنماط الحياة(Sharma & Singh, 2020, p. 56) .

4. اقتصاد المشاركة لدعم التنمية المستدامة

لضمان عولمة عادلة ظهرت بعض المقترحات من بعض الباحثين والنقاد لاستبدال ثالوث الهيمنة الرأسمالية (الصندوق، البنك والمنظمة) بمؤسسات تكفل تحقيق العدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والتوازن البيئي من خلال التبادل الدولي بكل أبعاده المالية والتجارية والثقافية. ولتحقيق هذه الغاية يقترح هؤلاء استبدال صندوق النقد الدولي بوكالة الأصول الدولية IAA (International Asset Agency)، واستبدال البنك الدولي بوكالة عالمية لمساعدات الاستثمار GIAA (Global Investment Assistance Agency)، واستبدال منظمة التجارة العالمية بوكالة التجارة الدولية، ولا شك في نيل المقاصد التي تكمن خلف هذا الاقتراح، ولكن المشكلة الأكثر تعقيدا تتصل بهيكل توزيع القوة على المستوى العالمي، وبالتالي فإن مجرد تغيير المسميات لا يكفي، بل لابد من إعادة نظر جذرية في حركة النظام العالمي اقتصاديا وسياسيا. هذا هو جوهر اقتصاد المشاركة على المستوى العالمي، أما الرؤية التي يقدمها اقتصاد المشاركة على هذا المستوى فهي مستمدة من منظومة القيم السابق ذكرها لبلورة أهداف عالمية جديدة تشمل قيم العدالة والتضامن والتنوع والإدارة الذاتية والتوازن البيئي. وانطلاقا من هذه القيم، فإن أهم عناصر الرؤية الاقتصادية التي قدمها "مايكل ألبرت" تتمثل في (ألبرت، 2005، الصفحات 5-6):

- يعبر المستهلكون والعمال عن رغباتهم ومصالحهم من خلال مجالسهم الديمقراطية، ويتم ترجمة الرغبات إلى قرارات استنادا إلى معيار التناسب بين درجة التأثر في اتخاذ القرار ومدى التأثر بنتائج القرار.
- يتم تنظيم العمل بناء على مركبات العمل المتوازنة، حيث يؤدي كل عامل توليفة من المهام والمسؤوليات توفر له قدرا من التمكين والمردود يعادل ما توفره توليفات المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العمال الآخرون.
- تتم مكافأة العاملين بالتناسب مع مشقة العمل وطول فترة العمل، وليس على أساس الملكية أو الموهبة الفطرية أو المهارات أو أدوات الإنتاج المستخدمة.
- يتم تخصيص الموارد عن طريق التخطيط بالمشاركة، حيث تقوم مجالس المستهلكين والعمال بالتعبير عن تفضيلات المستهلكين وأنشطة العمل في ضوء تقييمهم لمجمل العائد الاجتماعي والتكلفة الاجتماعية المرتبطة بالاختيارات المختلفة التي يقررونها.

ومن منظور المؤسسة والدولة فإنه على مستوى المؤسسة يعزز اقتصاد المشاركة المزيد من فرص الأعمال الجديدة ويعزز التنافسية والربحية ويقلل من تكاليف التشغيل، ويوفر فرصا تجارية واسعة لرواد الأعمال والشركات والصناعات، وينعكس هذا في حقيقة أن اقتصاد المشاركة يساعد المؤسسات على فتح أسواق جديدة وتوليد مصادر جديدة للإيرادات، خاصة المؤسسات القائمة على نموذج أعمال المشاركة والتي تظهر آفاقا كبيرة في ذلك. وعلى مستوى الدولة يتم تصوير اقتصاد المشاركة على أنه طريقة لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والتي تمثل الركائز الثلاثة للاستدامة، حيث يعزز اقتصاد المشاركة من التماسك والترابط الاجتماعي ويشجع النمو الاقتصادي ويقلل العبء البيئي، ويمكن فهم تأثيرات اقتصاد المشاركة من خلال منظور البيئة والمنظور الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الدولة على النحو الآتي (Cheng, Jian, & Xiangbin, 2021, p. 638):

- **من منظور بيئي:** تتحقق القيمة المستدامة من خلال زيادة كفاءة الموارد وتقليل انبعاثات الكربون والاستخدام المسؤول للموارد وزيادة الإجراءات الصديقة للبيئة؛
- **من منظور اجتماعي:** تنعكس القيمة المستدامة في عادات الاستهلاك المستدام للناس، الرعاية الاجتماعية العالية، تعزيز التماسك وزيادة الرفاه الاجتماعي؛
- **من منظور اقتصادي:** ترتبط التنمية المستدامة بزيادة كفاءة التكلفة والأرباح الإجمالية والاستقرار التشغيلي والرفاهية الاقتصادية (مثل التوظيف).

لتحقيق التنمية المستدامة يجب على الأفراد والمؤسسات المشاركة في أنشطة الأعمال الاقتصادية المشتركة، حيث يعمل الأفراد إما كموردين للمشاركة في أنشطة المشاركة أو العمل كمستهلكين فيها، وبالنسبة للمؤسسة تهدف إلى مطابقة احتياجات المستخدمين المختلفين عن طريق التكنولوجيا الرقمية، والدور الذي تقوم به الدولة هو الإشراف على ذلك لضمان شرعية أنشطة الأعمال المشتركة بين الأفراد والمؤسسات (Cheng, Jian, & Xiangbin, 2021, p. 638).

5. اقتصاد المشاركة في الصين

اقتصاد المشاركة في الصين هو نموذج أعمال جديد ونظام تفاعلي يستخدم منصة الانترنت لتحسين تخصيص الموارد المتناثرة والمعطلة، ويعزز الابتكار في ملكية الأصول والشكل التنظيمي ووضع التوظيف ووضع الاستهلاك، وذلك لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتسهيل حياة الناس. ويؤكد اقتصاد المشاركة على الفصل النسبي بين حقوق الملكية والاستخدام من حيث مبدأ مشاركة

الأصول بدل امتلاكها، ويدافع عن المفاهيم المتقدمة للاستخدام المشترك والتنمية المكثفة والابتكار المرن، ويؤكد على المطابقة المرنة بين جانب العرض وجانب الطلب، ويعزز التكامل العميق للاستهلاك والخدمات والإنتاج؛ لتحقيق توافق العرض والطلب بشكل ديناميكي وسلس وفي الوقت المناسب والدقيق والفعال. كما يعرف اقتصاد المشاركة في الصين على أنه شكل اقتصادي جديد ظهر بعد أن تغلغلت وازدادت ثورة المعلومات على نطاق واسع في جميع مجالات الإنتاج والحياة، إنه مفهوم استهلاك وتطوير جديد يركز على التنمية المستدامة الموجهة للأفراد والدعوة لأفضل تجربة وتحقيق أقصى استفادة من كل شيء (تقرير، 2022، صفحة 1).

1.5 نشأة اقتصاد المشاركة في الصين:

في أواخر التسعينات مع التقدم في البنية التحتية للاتصالات في الصين فقد ازدهر اقتصاد الانترنت ونشأ هذا الأخير في البداية من الصناعات الثقافية مثل الأخبار والكتب والموسيقى والأفلام، وقد جذب العديد من المستخدمين من خلال الاستخدام المجاني مقابل اهتمامهم ورعايتهم، مما أدى إلى نموذج أعمال جديد من خلال توفير خدمة أساسية مجانية، بالإضافة إلى خدمة إعلانات ذات قيمة مضافة قائمة على الرسوم، وبعد عقد من ذلك تحولت بنية خدمة الانترنت في الصين من بوابة اتصال أحدية الاتجاه إلى بوابة تفاعلية، حيث يمكن للمستخدمين أن يصبحوا منتجين للمعلومات ويتبادلون خبراتهم ويعملون مع أشخاص غير محددين، وقد أدت هذه الشبكة لظهور العديد من المنصات وانضم عدد كبير من مزودي الخدمات إلى هذه المنصات وأجروا معاملات مباشرة مع المستخدمين، وفي الأيام الأولى لاستخدام هذه المنصات اضطرت الشركات للتخلي عن الرسوم بسبب الافتقار إلى طرق دفع مرنة ومريحة مقابل المعلومات والخدمات المقدمة للمستهلكين، وقد بدأت البنوك التجارية المملوكة للدولة إنشاء الخدمات المصرفية الالكترونية ولكن لم تكن قادرة على استيعاب العديد من شركات الانترنت، وقد اضطرت الشركات الكبيرة منها في الصين لتطوير عملات افتراضية بنفسها يمكن شراءها بالعملة الورقية للتداول والتبادل على المنصات(Liu, 2019, pp. 472-473) .

لقد حظي اقتصاد المشاركة باهتمام أكاديمي كبير في الصين، وتم تعريف المصطلح من قبل عدة باحثين، حيث تم تعريفه على أنه وسيلة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية من خلال التطبيق الواسع لتكنولوجيا الانترنت، ومن جهة أخرى يشير إلى المؤسسات الفردية التي تشترك في موارد أو خدمات معطلة لتحقيق الربح مع خلق قيمة للبيئة من خلال حسن استخدام الموارد، وتم

تعريفه أيضا على أنه نموذج اقتصادي يستخدم الانترنت لإعادة دمج ومشاركة وإعادة استخدام الموارد الاجتماعية المعطلة، وفي هذا السياق يعرف كذلك على أنه منصة لإعادة دمج الموارد الاجتماعية غير المستخدمة ومشاركتها وإعادة استخدامها، أو هو نموذج لإعادة تدوير الموارد مع إمكانية وصول اجتماعية واسعة النطاق، حيث يستخدم الانترنت كوسيط لتحسين الاستخدام الاجتماعي للموارد المعطلة، كما تم تعريف اقتصاد المشاركة في الصين من طرف مركز المعلومات الحكومي لجمهورية الصين الشعبية من خلال تقرير تنمية اقتصاد المشاركة الذي تم نشره سنة 2016 والذي يشير إلى أن اقتصاد المشاركة هو جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات الحديثة على الانترنت وتدمج وتتشارك في الموارد المعطلة وغير المركزية لتلبية الاحتياجات المتنوعة، وقد تم تأكيد هذا التعريف في تقارير 2017، 2018، 2019 و2020، وقد أشارت هذه التقارير إلى أن تقاسم حقوق الاستخدام هو السمة الرئيسية لاقتصاد المشاركة (liu, Chan, Wang, & Yang, 2020, p. 9).

2.5 اقتصاد المشاركة في الصين وتحقيق التنمية المستدامة:

يساعد اقتصاد المشاركة في الصين في حل مشكلة الفائض الاقتصادي في بعض المناطق والصناعات مثل سوق العقارات، فوفقا للإحصاءات الصادرة عن مركز المعلومات الوطني الصيني فقد زادت المساحة الأرضية الإجمالية للمساكن التجارية غير المباعة في جميع أنحاء البلاد من 216 مليون متر مربع في نهاية 2010 إلى أكثر من 686 مليون متر مربع في نوفمبر 2015 بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ أكثر من 30%، لذا فإن تقليص المخزون في قطاع العقارات ظل مهمة شاقة. ووفقا لتفكير اقتصاد المشاركة فهناك طريقتان للتخلص من المخزون في العقارات بسرعة نسبيا (Huateng, Xiaorong, Yi, & Xiongshan, 2021, p. 16):

- الطريقة الأولى تتمثل في تعاون منصات اقتصاد المشاركة مع المطورين في التخلص من المنازل غير المباعة وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لهم وتسهيل تسليم العقارات غير المباعة.
- الطريقة الثانية تتمثل في تقاسم المنصات الاقتصادية من خلال تأجير هذه المنازل غير المباعة وتلبية احتياجات الإيجار من خلال ربط ومطابقة المطورين والمفكرين والمالكين والمستهلكين وإعادة استخدام العقارات المعطلة.

من جهة أخرى يمكن أن يكون اقتصاد المشاركة أيضا وسيلة فعالة لإصلاح جانب العرض ليصبح قوة دافعة وراء نمو الخدمات ويسهل بشكل كبير التكيف الاقتصادي الهيكلي من خلال (Huateng, Xiaorong, Yi, & Xiongshan, 2021, p. 16):

- أولا يمكن أن يحول اقتصاد المشاركة الموارد المعطلة إلى إمدادات جديدة من خلال منصات الانترنت الجماعية، على سبيل المثال يمكن استخدام المنازل الخاصة والمركبات والأموال والمعرفة والخبرة والمهارات والموارد الأخرى لمطابقة العرض والطلب على نطاق واسع عبر المجتمع بأسره بتكاليف معاملات أقل.
- ثانيا يمكن توسيع طلب الاستهلاك بشكل فعال من خلال تحويل المستهلكين المحتملين إلى مستهلكين فعليين من خلال مشاركة تجاربهم الشخصية، وبالتالي إطلاق التجربة أو الاستهلاك الموجه نحو التأثير على الذوق وزيادة رغبة العملاء في شراء الخدمات.

إلى جانب ذلك يمكن لاقتصاد المشاركة أن يوسع العمالة بشكل فعال ويعزز روح المبادرة الجماعية والابتكار، فوفقا للإحصاءات فإن هذه الخدمات خلقت أكثر من 30 مليون فرصة عمل بدوام كامل ودوام جزئي، ويتوسع اقتصاد المشاركة في الصين ليتجاوز قطاعي النقل والإقامة إلى قطاعات شخصية متعددة الاستهلاك، ويتشكل السوق النهائي لهذه الخدمات بشكل تدريجي، مما يوفر ظروفا للتنمية الخضراء والمستدامة، ومن المتوقع أن اتجاه اقتصاد المشاركة الذي أثر على ملايين الناس يمثل دفعة جديدة قوية في النمو الاقتصادي الصيني ويساعده على التحول إلى مجالات جديدة له(Huateng, Xiaorong, Yi, & Xiongshan, 2021, pp. 16-17) .

في عام 2015 بلغ حجم المعاملات في سوق المشاركة في الصين 1697.8 مليار يوان صيني، وفي عام 2016 بلغ حجم المعاملات 3452 مليار يوان صيني بزيادة قدرها 103%، وتمثل نسبة 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس السنة 2016 شارك أكثر من 600 مليون شخص في أنشطة اقتصاد المشاركة في الصين وبلغ عدد المشاركين في قطاع الخدمات 60 مليون شخص. ووفقا لمركز المعلومات الحكومي الصيني من المتوقع أن يمثل اقتصاد المشاركة 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025(Liu, 2019, pp. 473-474) .

بشكل عام حقق اقتصاد المشاركة في الصين منذ ظهوره إلى غاية سنة 2019 ما يلي (Liu, 2019, p. 475):

- تحول السوق من التشتت المفرط إلى التركيز المعتدل من خلال الاندماجات الأفقية.

- تحولت المنافسة في السوق من المنافسة الشرسة إلى المنافسة الصحية، حيث يبدأ السوق في النضوج ويميل السلوك التنافسي للمديرين إلى العقلانية.
- تحول تركيز السوق من تقديم الأسعار إلى تحسين تجربة المستهلك، لذلك أصبح تحسين الخدمات والجودة إحدى الوسائل الرئيسية للمنافسة في سوق المشاركة.
- تفعيل الموارد المثالية في السوق وخاصة الاستفادة من المنازل والشقق في سوق العقارات.
- يسمح إلغاء اللامركزية في نماذج المشاركة بمزيد من الابتكار الصناعي حيث يتحول الجميع من مستهلك إلى مبتكر ويطلق المزيد من الإبداع الفردي.

3.5 نظرة عامة على اقتصاد المشاركة في الصين 2021:

وفقا للتقديرات فإن حجم المعاملات في سوق اقتصاد المشاركة في الصين في عام 2021 بلغ حوالي 3688.1 مليار يوان، في حين بلغ معدل النمو السنوي حوالي 9.2%. وكان معدل النمو أعلى بكثير من معدل النمو السابق من منظور هيكل السوق في المجالات الثلاثة التالية: الخدمات المحلية، القدرة الإنتاجية، المعرفة والمهارات، والتي كانت من بين الأوائل من حيث حجم السوق في اقتصاد المشاركة في عام 2021 حيث بلغت: 1711.8 مليار يوان و1236.8 مليار يوان و454 مليار يوان على التوالي (تقرير، 2022، صفحة 2). وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: تطور اقتصاد المشاركة في الصين 2021

المجال	حجم المعاملات في سوق اقتصاد المشاركة (100 مليون يوان)			
	2020	2021	قيمة التغير السنوي	معدل النمو السنوي
وسائل النقل	2276	2344	68	3.0%
الإقامة المشتركة	158	152	-6	-3.8%
المعرفة والمهارات	4010	4540	530	13.2%
الخدمات المحلية	16175	17118	973	5.8%
رعاية طبية مشتركة	138	147	9	6.5%
العمل المشترك	168	212	44	26.2%
القدرة الإنتاجية	10848	12368	1520	14.0%
الجموع	33773	36881	3108	9.2%

Source : http://www.sic.gov.cn/archiver/SIC/UpFile/Files/Default/20220222100312334558.pdf

P: 2

نلاحظ من خلال الجدول 1 أنه باستثناء مجال الإقامة المشتركة فقد حققت بقية المجالات نموا ايجابيا على أساس سنوي لعام 2021، وقد كان أكبر معدل نمو سنوي في مجال العمل المشترك بنسبة 26.2% ثم القدرة الإنتاجية والمعرفة والمهارات بنسبة 14 % و13.2% على التوالي، وكانت أكبر قيمة للتغير السنوي من منظور هيكل السوق في المجالات الثلاثة التالية: الخدمات المحلية، القدرة الإنتاجية، المعرفة والمهارات، والتي كانت من بين الأوائل من حيث حجم السوق في اقتصاد المشاركة في عام 2021 حيث بلغت: 1711.8 مليار يوان و1236.8 مليار يوان و454 مليار يوان على التوالي.

أما مجال الإقامة المشتركة فقد انخفض بنسبة 3.8% على أساس سنوي لعام 2021 ويرجع ذلك أساسا لعاملين رئيسيين وهما: تأثير الوباء بحيث تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي السياحة المحلية في الصين في عام 2021 قد تعافت فقط بنسبة 51% عن سنة 2019، ومن جهة أخرى فإن الوضع الوبائي في الخارج مقلق والطلب على السفر محدود سنة 2021، أما السبب الثاني فهو تأثير السياسات التنظيمية التي كانت أكثر صرامة.

أما فيما يخص نسبة سوق اقتصاد المشاركة للمجالات الرئيسية في الصين لسنة 2021 فيمكن تحديدها في الجدول التالي (الجدول 2):

الجدول 2 : هيكل سوق اقتصاد المشاركة في الصين 2021

المجال	نسبة سوق اقتصاد المشاركة في الصين 2021
وسائل النقل	6.36%
الإقامة المشتركة	0.41%
المعرفة والمهارات	12.31%
الخدمات المحلية	46.41%
رعاية طبية مشتركة	0.40%
العمل المشترك	0.57%
القدرة الانتاجية	33.53%

Source : http://www.sic.gov.cn/archiver/SIC/UpFile/Files/Default/20220222100312334558.pdf

P: 2

نلاحظ من خلال الجدول 2 أن المجالات الثلاث الأولى في سوق اقتصاد المشاركة في الصين لسنة 2021 تمثلت في: الخدمات المحلية، القدرة الإنتاجية، والمعرفة والمهارات، وهو ما تؤكده نتائج

الجدول 1 التي توضح قيمة حجم السوق لهذه المجالات والتي كانت الأكبر مقارنة بباقي المجالات، كما أن وسائل النقل احتلت نسبة معتبرة ضمن هذا السوق بنسبة 6.36% وهو ما يؤكد المكانة التي يحظى بها قطاع النقل ضمن اقتصاد المشاركة في الصين، في المقابل شهدت الرعاية الطبية المشتركة والإقامة المشتركة والعمل المشترك النسب الأقل ضمن سوق اقتصاد المشاركة في الصين لسنة 2021 وهو ما يعني عدم إيلاء الاهتمام الكبير لهذه المجالات ضمن هذا السوق والتي تعتبر جديدة نسبيا فيه باستثناء مجال الإقامة المشتركة الذي كان يشهد اهتمام ومكانة أكبر لكن تأثير الوباء سنة 2019 و2020 أدى إلى التأثير على السياحة في البلد والتقليل من استخدام المنشآت السياحية وهو ما أثر على حصة الإقامة المشتركة في سوق اقتصاد المشاركة في الصين لسنة 2021. ويمكن توضيح هذه النتائج أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل 1 : هيكل سوق اقتصاد المشاركة في الصين 2021

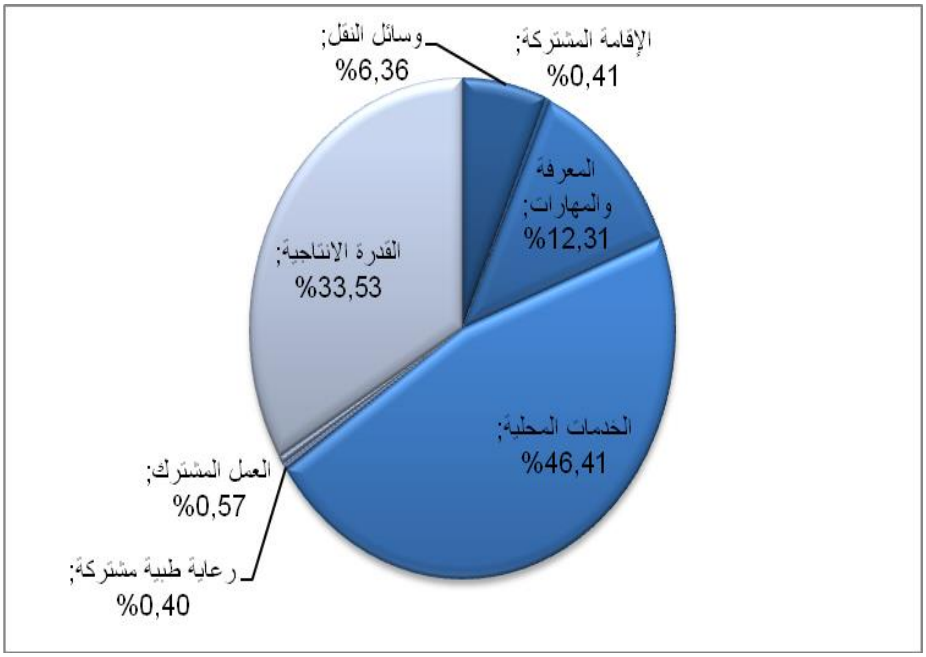

Source : http://www.sic.gov.cn/archiver/SIC/UpFile/Files/Default/20220222100312334558.pdf P: 2

حسب الشكل 1 تظهر المجالات الثلاث الأكبر (الخدمات المحلية. القدرة الإنتاجية، المعرفة والمهارات) ضمن سوق اقتصاد المشاركة في الصين لسنة 2021 بنسب كبيرة مقارنة بباقي المجالات، وهذا ما يتوافق مع الجدول 1.

6. خاتمة

اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي اجتماعي يتيح مشاركة الموارد بدل امتلاكها، حيث يقوم الأفراد والمؤسسات ضمن هذا النظام بتقديم خدمات ومشاركتها من خلال الوصول لهذه الموارد واستخدامها سواء لفترة قصيرة أو لفترة مؤقتة، ويتيح هذا النظام للجميع سواء منتـــــــــــجين أو مستهلكين أو مطورين بالتفاعل والمشاركة فيه، كما يحقق التوافق بين العرض والطلب وبذلك يحقق التخصيص الأفضل للموارد خاصة المعطلة منها، حيث في ظل اقتصاد المشاركة يمكن الوصول لهذه الموارد واستخدامها على نطاق اجتماعي واسع بما يحقق القيمة للجميع.

يرتبط مفهوم اقتصاد المشاركة بالتنمية المستدامة في أبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالتنمية المستدامة التي تعني التوزيع العادل للموارد بين الأجيال الحالية والمستقبلية مع الحفاظ على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن البيئي؛ تتوافق أبعادها مع أهداف اقتصاد المشاركة الذي يسعى لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتعزيز تماسك المجتمع وتطوره من خلال مشاركة الجميع في فرص الوصول للموارد ومشاركتها والاستفادة منها، كما يهدف للرفع من القدرات الاقتصادية من خلال التأثير على فرص النمو وزيادة الدخل الفردي وتحقيق الاستقرار التشغيلي. من هنا فإن تطبيق اقتصاد المشاركة يعزز من تحقيق التنمية المستدامة والتأثير الايجابي على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تم تطبيق اقتصاد المشاركة في الصين مع تطور استخدام الانترنت خاصة في ظل وجود إمكانية التفاعل بين المستخدمين ضمن المنصات الرقمية، حيث يعد تطبيق هذا النظام حديث العهد ولم يحظى بالكثير من الاهتمام إلا في السنوات الأخيرة مع تحقيقه نتائج إيجابية ودعم الاقتصاد الصيني، فمع تطور هذا النظام كان هناك اهتمام أكاديمي كبير بهذا المفهوم ضمن حدود دولة الصين، أما في الجانب الميداني فقد حقق قيمة مضافة في عدة جوانب حيث غير من السلوك التنافسي من الحدة إلى العقلانية وتحسين جودة الخدمات واستخدام الموارد بكفاءة وتحقيق المشاركة الجماعية مما ساهم في التقدم الصناعي وزيادة الابتكار، كل ذلك أثر بشكل إيجابي على مسار التنمية المستدامة في الصين.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- اقتصاد المشاركة نظام اجتماعي اقتصادي جديد يقوم على مشاركة الأصول بدل امتلاكها ويسهل من الوصول لها واستخدامها والإستفادة الجماعية منها، من خلال استخدام منصات الأنترنت وربط المطورين والمنتجين والمستهلكين في نظام واحد.
- التنمية المستدامة مفهوم شامل لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأجيال الحالية والمستقبلية والحفاظ على البيئة.
- يتم تحقيق التنمية المستدامة في إطار اقتصاد المشاركة من خلال مشاركة الجميع في ذلك من منتجين ومقدمي الخدمات ومستهلكين، حيث يتم التخصيص الأفضل للموارد وتحقيق التوافق بين العرض والطلب، وتعمل الدولة في هذا الإطار على الإشراف على شرعية مختلف الأنشطة.
- اقتصاد المشاركة في الصين نظام جديد لتحسين تخصيص الموارد وتسهيل الوصول لها من خلال الفصل بين الملكية والاستخدام، إنه نظام تفاعلي اجتماعي واقتصادي ومفهوم يركز على التنمية المستدامة لتحقيق أقصى استفادة من كل شيء.
- يعتمد اقتصاد المشاركة في الصين على منصات الانترنت ويعرف بـ اقتصاد المنصة، وذلك من أجل تلبية مختلف الاحتياجات ضمن نطاق اجتماعي واسع ويستخدم مختلف الموارد المتاحة خاصة الموارد المعطلة.
- يساعد اقتصاد المشاركة في الصين في حل مشكلة الفائض الاقتصادي في بعض المجالات منها قطاعي العقارات والنقل، ويحقق قوة أكبر في العرض، حيث يمكن تحويل الموارد المعطلة إلى امدادات جديدة، كما يزيد اقتصاد المشاركة من العمالة من خلال خلق فرص أكبر للعمل، كل ذلك يوفر ظروفا للتنمية الخضراء والمستدامة.
- من أهم نماذج الأعمال في اقتصاد المشاركة في الصين: تقاسم النقل، تقاسم المنازل والشقق، تقاسم المطاعم، تقاسم الخدمات اللوجستية، تقاسم التمويل وتبادل المعرفة.
- حقق اقتصاد المشاركة في الصين منذ ظهوره توازن كبير في السوق والانتقال من المنافسة القوية إلى المنافسة الصحية والتحول من التركيز على الأسعار إلى التركيز على الجودة وتحسين تجربة المستهلك، وتفعيل استخدام الموارد.
- بلغ حجم المعاملات في اقتصاد المشاركة في الصين سنة 2021 حوالي 3688.1 مليار يوان بمعدل نمو سنوي بلغ 9.2%.

- حققت المجالات الثلاث التالية: الخدمات المحلية، القدرة الانتاجية، المعرفة والمهارات، أكبر قيمة في سوق اقتصاد المشاركة سنة 2021 بنسبة: 46.41% ، 33.33 % ، 12.31% على التوالي.
- حقق مجال الإقامة المشتركة سنة 2021 انخفاض بنسبة 3.8% على أساس سنوي، كما حقق ثاني أقل نسبة في الحصة السوقية في اقتصاد المشاركة بـ 0.41% بعد مجال الرعاية الطبية المشتركة الذي حقق 0.40%، وذلك بسب الوباء وبسب السياسات التنظيمية التي كانت أكثر صرامة.

7. قائمة المراجع

1.7 المراجع باللغة العربية:

المقالات:

- جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق، مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد (1)، العدد (1)، 1999.

التقارير:

- تقرير، (2022)، تنمية اقتصاد المشاركة الصيني (النسخة الأصلية باللغة الصينية تم ترجمتها للغة العربية). تاريخ الاسترداد 05 07, 2022، من http://www.sic.gov.cn/archiver/SIC/UpFile/Files/Default/20220222100312334558.pdf.
- تقرير، (2022)، تنمية اقتصاد المشاركة الصيني (النسخة الأصلية باللغة الصينية تم ترجمتها للغة العربية). تاريخ الاسترداد 05 07, 2022، من http://www.sic.gov.cn/archiver/SIC/UpFile/Files/Default/20220222100312334558.pdf
- سارة الجزار،(2018)، المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. اتحاد الغرف العربية.
- مايكل ألبرت، (2005)، الحياة بعد الرأسمالية: اقتصاد المشاركة (الإصدار 1). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

2.7 المراجع باللغات الأجنبية:

- Aytun, C., & Şahin, I. Ç. (2020). Environmental and Economic Dimensions of Sustainable Development. Dans C. S. Aytun, Energy policy for sustainable environment. iksad publishing house.
- Cheng, X., Jian, M., & Xiangbin, Y. (2021). Sharing economy enabled digital platforms for development. Information Technology for Development , 27 (4), 635-644.
- Emas, R. (2015). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Consulté le 06 25, 2022, sur https://asset-pdf.scinapse.io/prod/2184349672/2184349672.pdf.
- Gerwe, O., & Silva, R. (2017). Clarifying the sharing economy: conceptualization, typology, antecedents, and effects. Academy of Management Perspectives , 1-62.
- Huateng, M., Xiaorong, Z., Yi, S., & Xiongshan, C. (2021). The Chinese Sharing Economy, New Economy Program for Supply-Side Reform, Produced by: Tencent Research Institut. CITIC Press Corporation.
- Klarin, T. (2018). The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues. Zagreb International Review of Economics & Business , 21 (1), 67-94.
- Krstić, M. S. (2018). Dimensions of sustainable of development. Journal of Economics of sustainable Development , 2 (2).
- Lestantri, I. D., Janom, N. B., Aris, R. S., & Husni, Y. (2022). The perceptions towards the digital sharing economy among SMEs: Preliminary findings. Procedia Computer Science (issue 197).

- liu, C., Chan, R. K., Wang, M., & Yang, Z. (2020). Mapping the Sharing Economy in China. Sustainability , 12 (16), 6333.
- Liu, K.-C. (2019). Innovation, Economic Development, and Intellectual Property in India and China,Comparing Six Economic Sectors (éd. 1). Springer open.
- Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, History, Principles, Pillars, and implications for human action: Literature review. COGENT SOCIAL SCIENCES , 5 (1).
- Sharma, P., & Singh, K. (2020). Sustainable Development: Dimensions, Intersections and Knowledge Platform. Consulté le 06 25, 2022, sur https://www.researchgate.net/publication/340244065_Sustainable_Development_Dimensions_Intersections_and_Knowledge_Platform .
- Wherry, F. F., & Woodward, I. (2019). The Oxford Handbook of Concumption "Juliet B. Schor & Mehmet Cansoy, chapter 2 : The Sharing Economy". (Oxford University Press) Consulté le 06 15, 2022, sur https://books.google.dz/books?hl=fr&lr=&id=OjGoDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PA51&dq=sharing+economy&ots=Ns5imHTs6z&sig=nyKP17YEDyVJ6rvfn5DJVk0kTLk&redir_esc=y#v=onepage&q=sharing%20economy&f=false .